تزايد معدل الإعالة وتواضع أداء الاقتصاد الكلي أبرز التحديات التي تواجه اليمن

■ ،،الثورة /عبدالله الخولاني

حذرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من تزايد معدل الإعالة في المجتمع اليمني اثر انخفاض استيعاب الأيادي العاملة في الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كل من القطاع الخاص والقطاع العام على السوء من جهة وارتفاع العرض من القوى العاملة بصورة تفوق الطلب بعدة أضعاف،في حين دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة لإعادة النظر في حوافز الاستثمار، مع ربط سياسة الحوافز والإعفاءات (الضرائب- شروط الائتمان- التأمينات الاجتماعية) بمستوى التشغيل في البلد.

وأكد تقرير رسمي أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠٠٩ م ، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان لاستدامته, وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وتظهر الاتجاهات المستقبلية لحجم قوة العمل ازدياد معدل الإعالة في المجتمع اليمني حيث بلغ إجمالي قوة العمل حوالي ٤,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠م ويتوقع أن تصل إلى ١٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م وبمعدل مشاركة تبلغ ٣٥٪ بينما يشك السكان غير النشطين اقتصاديا ٥,١ مليون نسمة والسكان الدارسين ١,٨ مليون نسمة كما أن اتجاهات عرض القوى العاملة تتوقع أن يرتفع إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل اليمني من مختلف المخرجات التعليمية من ٢٢٨ ألف عام ٢٠١٠م إلى ٣٧٩ ألف عامل في ٢٠٣٠م مما يعني ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل لاستيعاب هذه الأعداد وللحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الحالي.

وأنتقد التقرير تباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد والتي أرجعها إلى أسباب داخلية، اقتصادية وسياسية، تتمثل بصورة رئيسية في تزايد الإيرادات النفطية، حيث أدى تزايد الإيرادات النفطية خلال معظم سنوات إلى تحقيق فوائض نسبية أو عجوزات مقبولة في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وكذلك في تزايد حجم الاحتياطيات الخارجية لليمن، بحيث تمكنت الحكومة اليمنية من الالتزام الدقيق بسداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها، والحفاظ على الرصيد القائم للمديونية الخارجية عند مستويات منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ساهم كل ذلك من ناحية في عدم اتخاذ إجراءات جدية لمواصلة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات المختلفة، وخاصة الإصلاحات المالية والنقدية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، ومن ناحية أخرى انتفاء عدم الحاجة للدخول في اتفاق رسمي مع الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي انخفض حماس الحكومة والتزامها الجاد بمواصلة برنامج التصحيح والانتقال إلى برنامج إصلاح حقيقي.

وخلص التقرير الى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر تتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. كما أن إقامة شراكة إيجابية وفاعلة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، بحيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمّل دور القطاع الآخر. كما أن نقاط القوة في قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر. إن الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا تعكس فحسب أهمية ودور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وإنما وهذا هو المهم- وجود إمكانيات متاحة وفرص كبيرة وواسعة للقطاع الخاص تمكّنه من المساهمة، إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة والمناخ الملائم، بدور أكبر في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر.

إقرار مشروع اتفاقية تعاون جمركي بين اليمن وتركيا

■ ،،أنقره/سبأ

أقرت جلسة مباحثات يمنية تركية عقدت بالعاصمة التركية أنقرة برئاسة رئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام ووكيل وزارة الجمارك والتجارة التركية ضيا التلتلز مشروع اتفاقية التعاون الفني والإداري الجمركي بين الجانبين.

وفي الجلسة أكد المسئول التركي استعداد بلاده تقديم الدعم الفني والمالي للجمارك اليمنية عند تنفيذ مشروع تحديث وتطوير الجمارك اليمنية بإشراف منظمة الجمارك العالمية وقد تم الاتفاق على توقيع الاتفاقية عند زيارة المسئول التركي لليمن أو أثناء انعقاد الاجتماع التنسيقي لدعم الجمارك اليمنية بموجب دعوة منظمة الجمارك العالمية".

حضر الجلسة مدير عام التخطيط والإحصاء بمصلحة الجمارك أحمد الأشول ومنسق مشروع التحديث والتطوير بالمصلحة عبدالوهاب العودي.

يشار إلى أن جلسة المباحثات الجمركية اليمنية التركية تأتي على هامش مشاركة اليمن في الاجتماعات الخاصة بتسهيل التجارة وتحديث الإدارات الجمركية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبدعوة ودعم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمنعقدة حاليا بجمهورية تركيا.

خطط حكومية لدفع قيمة الصادرات الزراعية

■ ،،كتب/عبدالله محمد

كشف تقرير رسمي عن ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية منذ بداية خطة التنمية إلى ٢٥٠مليار ريال ، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات من الفواكه والخضروات والعسل وغيرها إلى الدول المجاورة نتيجة لزيادة الطلب على تلك السلع بعد أن اهتمت الجهات المصدرة والتزمت بالمواصفات التي تطلبها الدول المستوردة للصادرات اليمنية حيث تلتزم بالمواصفات الخاصة بالتعليب والتغليف، وغيرها.

واظهر التقرير انخفاض نسبة الإيرادات الذاتية غير النفطية للعام نتيجة لزيادة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بالنسبة المستهدفة، وتراجع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بمعدل ٢,٧٪ نظراً لتراجع الأسعار وعدم تطبيق قانون ضريبة المبيعات بصورة كاملة، وأيضاً لتراجع إنتاج بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية غير النفطية ..وبحسب التقرير فقد استقر معدل النمو لقيم الإنتاج في القطاع الزراعي خلال السنوات الثلاث الماضية عند ٦,٣٪ و ٦,٦ ٪ ، لكافة الحاصلات في القطاع الزراعي مثل: الخضروات، الفواكه، البقوليات، البن، القطن والتبغ وغيرها، ويعتمد ذلك على عدة عوامل منها موسم الأمطار عند الزراعة، والاهتمام بخدمات الإرشاد الزراعي عن طريق النزول الميداني لحقول المزارعين، والحملات الوطنية الخاصة بمكافحة الآفات النباتية. إلى جانب الاهتمام بمحاصيل الخضروات والفواكه.

وعلى الرغم من التعويل على القطاع الزراعي خلال السنوات القادمة في زيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصاً لدى الشريحة الاجتماعية من الفقراء، والتي تمثل نسبة كبيرة من السكان وبصفة خاصة في المناطق الريفية، إلا أن هذا القطاع يعاني من شح مياه الري وغياب سياسات واضحة ومحددة للنهوض بالزراعة المطرية وتطوير الأصناف المقاومة للجفاف وحصاد مياه الأمطار، وضعف مصادر التمويل والإقراض التمويلي كما أن معدل النمو لقيم الإنتاج الحيواني من اللحوم والبيض والعسل والصوف والجلود شهد تذبذبا في معدل قيم النمو لتلك الأصناف خلال السنوات الأولى من خطة التنمية الثالثة.

٣تريليونات و٤٣٦مليار ريال حجم التبادل التجاري بين بلادنا ودول العالم خلال العام الماضي

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين بلادنا ودول العالم الخارجي خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٣تريليونات و٤٣٦مليارا و٩٣٩ مليونا و٧١٥ ألف ريال ، مقابل ٣ تريليونات و١٣١مليارا و٧٩٨ مليونا و٥٠٧ آلاف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م ، مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ٣٠٥مليارات و١٤١ مليونا و٢٠٨ آلاف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٩,٧٪ .. وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها "الثورة" إلى أن إجمالي صادرات اليمن إلى دول العالم الخارجي في ٢٠١٠م بلغ تريليونا و٤١٤مليارا و٧٨ مليونا و٨٢٩ ألف ريال مقابل تريليون و٢٧٠ مليارا و١٣٤ مليونا و٤٣١ ألف ريال في ٢٠٠٩م ، بزيادة تجاوزت ١٤٣ مليارا و٩٤٤ مليونا و٣٩٨ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي تجاوز ١١,٣٪ . فيما قفزت قيمة الواردات اليمنية من دول العالم الخارجي من حوالي تريليون و ٨٦١ مليارا و٦٦٤مليونا و٧٦ألف ريال في ٢٠٠٩م إلى تريليونان و٢٢ مليارا و٨٦١مليونا و٨٨٦ ألف ريال في ٢٠١٠م بزيادة بلغت ١٦١ مليارا و١٩٧ مليونا ٨١٠ آلاف ريال ، وبمعدل نمو سنوي بنسبة ٨,٦٪. وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن ودول العالم الخارجي لا يزال مسجلا بالسالب لصالح تلك الدول بفارق تجاوز ٦٠٨ مليارات و٧٨٣ مليونا و٥٧٨ ألف ريال العام الماضي ٢٠١٠م مقابل ٥٩١ مليارا و٥٢٩ مليونا و٦٤٥ ألف ريال الميزان التجاري في العام ٢٠٠٩م.

إفراغ ٤٧ ألف طن من الفحم الحجري بميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغت في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس ٤٧ ألف طن من مادة الفحم الحجري الواصلة من موزنبيق مخصصة لصوامع الغلال بعدن.

وافادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن شحنة الفحم الحجري التي افرغتها سفينة اتونكس البنمية مخصصة كمواد طاقة تشغيلية لصوامع الغلال بعدن الذي يستخدم كطاقة احتياطية عند الحاجة.

وكانت مراسي الميناء شهدت تفريغ ثمانية الاف و٢٠٠ طن من الأخشاب الواصلة من إحدى الموانئ الماليزية أفرغتها السفينة كوسماس الليبيرية خاصة بالمشاريع التنموية الاستثمارية السكنية للقطاع الخاص والمنطقة الحرة والهيئة العامة للاستثمار.

تأهيل ٢٤ صيادا في مجال إصلاح وصيانة قوارب الصيد

■ ،، المكلا/سبأ

اختتمت بمدينة الحامي محافظة حضرموت أمس دورة تدريبية خاصة بصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية، نظمتها على مدى ثلاثة أيام وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع المعهد الدولي الحديث.

هدفت الدورة التي تاتي ضمن مشروع تدريب الصيادين على صيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية الممول من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية إلى إكساب ٢٤ صياداً تقليدياً من جمعية الحامي السمكية وجمعية الشاطئ السمكية معارف تطبيقية لتحديث المكينة البحرية وكيفية إصلاحها والتعامل معها.

واوضح منسق المشروع بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر بالمكلا ماهر خان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان المشروع الذي يستهدف تدريب ٣٠٠ صياداً من الجمعيات السمكية بساحل حضرموت والمهرة وشبوة يسهم في إكساب الصيادين التقليديين مهارات احترافية في صيانة وإصلاح أعطال المحرك البحري خصوصا عندما يكون الصياد في وسط البحر ويحدث عطلاً مفاجئاً للمكينة البحرية.

دورة تدريبية في مجال الهندسة الكهربائية

تدريبات عملية لخريجي كلية العلوم الإدارية بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

بدأ ٢٥ طالبا وطالبة من خريجي كلية العلوم الإدارية تخصص إدارة صحية بعدن عملية التدريب والتأهيل في عدد من المرافق الصحية بالمحافظة .

وأفاد مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بعدن الدكتور الخضر ناصر لصور لـ(سبأ) أنه تم توجيه كافة المرافق الصحية باستيعاب الطلاب للتدريب على الأنشطة الصحية للمستشفيات الحكومية العاملة بعدن وتزويدهم خبرات في الجوانب الإدارية والمالية ومتابعة العمل الصحي والدوائي والتمريضي.

إلى ذلك بدأت بعدن أمس دورة تدريبية في مجال الهندسة الكهربائية تنظمها جمعية التضامن التنموية النسوية بعدن .

تهدف الدورة على مدى أربعة أيام إلى إكساب ٤٥ شابا من محافظة عدن مهارات ومعارف حول الطرق والوسائل الفنية والتقنية في الهندسة الكهربائية وصناعة صفائح .

يتلقى المشاركون في الدورة معارف نظرية وتطبيقات عملية في مجالات تجهيز صفائح الالمنيوم في صناعة الأدوات المنزلية الوسائل الفنية الهندسية وتشمل التحكم الكهربائي والتشغيل والصيانة مع مراعاة أدوات السلامة المهنية المرافقة لتلك الأعمال.

بقيمة إجمالية ٣٧ مليارا و١٣٠ مليون ريال

١٦٣ ألفا و٨٦١ طناً كمية المبيعات من الأسماك والأحياء البحرية خلال العام الماضي

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي كمية المبيعات من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المصطادة عن طريق الصيد التقليدي والصناعي في الأسواق المحلية خلال العام الماضي ٢٠١٠م ١٦٣ ألفا و٨٦١ طنا وبقيمة إجمالية ٣٧ مليارا و١٣٠ مليون ريال . مقابل ١٧٩ ألفا و٦٠٤ أطنان في العام السابق ٢٠٠٩م وبقيمة تجاوزت ٤٠ مليارا و٤٥٧ مليون ريال . مسجلة تراجعا بلغ ١٥ ألفا و٧٤٣ طنا وبمعدل تراجع سنوي ٨,٧٪ في الكمية . فيما تراجعت القيمة بنحو ٣ مليارات و٣٢٧ مليون ريال وبمعدل تراجع سنوي ٨,٢٪ في القيمة .

وأشارت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها " الثورة" إلى أن إجمالي كمية الأسماك السطحية المباعة في السوق المحلية في ٢٠١٠م جاءت في المرتبة الأولى وذلك بكمية وصلت إلى نحو ١٣٣ ألفا و٦٤٧ طنا وبقيمة إجمالية ٢٧ مليارا و٢٧٥ مليون ريال . مقابل ١٤٥ ألفا و١٤١ طنا في العام السابق ٢٠٠٩م وبقيمة تجاوزت ٢٩ مليارا و٤٩٧ مليون ريال . مسجلة تراجعا بلغ ١٥ ألفا و٧٤٣ طنا وبمعدل تراجع سنوي ٨,٧٪ في الكمية . فيما تراجعت القيمة بنحو مليارين و٢٢٢ مليون ريال وبمعدل تراجع سنوي ٧,٥٪ في القيمة .

كما بلغ إجمالي كمية أسماك الأعماق المباعة في السوق المحلية في ٢٠١٠م حوالي ٢٠ ألفا و١٦٥طنا وبقيمة إجمالية ٤ مليارات و٧٦٨ مليون ريال . مقابل ٢٢ ألفا و٢٢٤ طنا في العام السابق ٢٠٠٩م وبقيمة تجاوزت ٥ مليارات و٧ ملايين ريال . مسجلة تراجعا بلغ ألفين و٦٨ طنا وبمعدل تراجع سنوي ٩,٣٪ في الكمية . فيما تراجعت القيمة بنحو ٢٣٩مليون ريال وبمعدل تراجع سنوي ٤,٧٪ في القيمة .

وبحسب البيانات فقد بلغ إجمالي كمية الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المباعة في السوق المحلية في ٢٠١٠م حوالي ١٠ الاف و٤٨طنا وبقيمة إجمالية ٥ مليارات و٨٧مليون ريال . مقابل ١٢ ألفا و٢٣٩ طنا في العام السابق ٢٠٠٩م وبقيمة تجاوزت ٥ مليارات و٩٥٣مليون ريال . مسجلة تراجعا بلغ ألفين و١٩١ طنا وبمعدل تراجع سنوي ١٧,٩٪ في الكمية . فيما تراجعت القيمة بنحو ٨٦٦مليون ريال وبمعدل تراجع سنوي ١٤,٥٪ في القيمة .

مناقشة آلية تحصيل مديونية المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في رداع

■ ، ناقش اجتماع عقد أمس بمدينة رداع محافظة البيضاء برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشئون مديريات رداع علي محمد المنصوري، وضم مسئولي قيادة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، آلية تحصيل مديونية المياه المتراكمة لدى المواطنين والجهات الحكومية في رداع.

وفي الاجتماع استعرض نائب مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة المهندس علي أحمد الشريف التقرير المالي للمؤسسة ونسبة الإيرادات المحصلة خلال النصف الأول من العام الجاري البالغة ٦٤ مليونا و٧٥٥ألفا و٥٥ريالا، وبيّن التقرير أن إجمالي المبيعات بلغ ١٦٧ مليوناً و٨٦٩ ألف ريال مقابل ١٠٤ ملايين و٩٨٠ ألف ريال في عام ٢٠٠٩م، وبنسبة زيادة ٣٧٪ ، مشيراً إلى تأثر الإيرادات وعملية ضخ المياه بالأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد وانقطاع الكهرباء على مدينة رداع، وقلة ضخ المياه وعرقلة بعض الأهالي على توريد المبالغ المالية المستحقة عليهم.

وفي الاجتماع أكد الوكيل المنصوري أهمية تنمية المصادر المائية الخاصة بالمؤسسة لضمان ديمومة الخدمات للتجمعات السكانية المستهدفة مشدداً على ضرورة تعاون عقال الحارات والجهات ذات العلاقة في تحصيل المديونية وكذا سرعة تسديد الجهات الحكومية لمديونياتها حفاظاً على استمرار إيصال خدمة المياه للمواطنين بمدينة رداع .. مؤكدا أن قيادة السلطة المحلية بمدينة رداع تسعى لحل العوائق والصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة المحلية ومعالجتها من خلال قيام الجهات المختصة بواجباتها، وكذا ضبط من يقومون بسد خطوط الصرف الصحي عمدا، ومنع الحفر العشوائي جوار آبار المؤسسة لتقديم خدماتها بصورة جيدة.

وشدد الاجتماع على ضرورة مضاعفة الجهود وساعات ضخ المياه في عدد من أحياء مدينة رداع، منها الأحياء الواقعة بشارع المصلى بمديرية العرش، وكذا أحياء ومناطق مدينة ملاح وغيرها.

على نفس الصعيد وجه وكيل المحافظة المساعد لشئون مديريات رداع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بسرعة إيجاد المعالجات المناسبة لشاكل طفح المجاري التي تشهدها مدينة رداع ووضع حد لهذه المشكلة التي تهدد المواطنين باستمرار.

وشدد المنصوري ومعه أمين عام المجلس المحلي بمدينة رداع عبدالله عبدالرحمن أبوطالب، خلال زيارتهما التفقدية لعدد من أحياء وحارات مدينة رداع، التي يشكو سكانها من طفح المجاري، على سرعة تكليف المهندسين المختصين ووضع الآليات الكفيلة بإزالة الطفح و تنظيف الأحياء من آثار ذلك .